



The Reality of Business Incubators in Supporting Entrepreneurship for Young People in the Arab World in Light of the Challenges of the Business Environment

واقع حاضنات الأعمال في تدعيم ريادة الأعمال للشباب في الوطن العربي في ظل تحديات بيئة الأعمال

Osama Abd Ellatief^{1*}, Helmy Al-Qamati²

¹Egyptian Ministry of Environment, prof.osama2050@gmail.com

²Faculty of Economic, University of Benghazi, Libya

أسامه عبد اللطيف¹ ، حلمي القماطي²

وزارة البيئة المصرية¹، كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي - ليبيا²

ABSTRACT

Business incubators are centers that encourage entrepreneurs and their ideas, transforming these ideas into real-world entrepreneurial projects. Governments, in coordination with companies, have adopted international best practices to create an environment that mimics the work environment, fostering the concept of a knowledge-based economy. This is achieved through business incubators, which adopt entrepreneurs' innovations and capabilities, guiding them towards paths that align with their skills and abilities, and transferring technology and expertise to be shared with new companies led by creative young people who need all kinds of support.

Business incubators are centers that encourage entrepreneurs and their ideas, transforming these ideas into real-world entrepreneurial projects. Entrepreneurship is a key driver for shifting societal culture towards a business-oriented one. It also represents a fundamental avenue for economic development in various societies by supporting entrepreneurs, new business owners, and those with innovative ideas. This makes entrepreneurship one of the most important elements of development in modern economies. Business incubators of various types offer numerous ideas to support entrepreneurs and act as a tool to accelerate innovation in business by nurturing human potential capable of working and creating. Therefore, business incubators empower young, creative entrepreneurs to develop innovative projects with added value. Consequently, the most successful economies are those that can create a blend of innovative entrepreneurs and large companies and institutions.

Focusing on entrepreneurship among young people has become an unavoidable topic due to its close connection with economic growth. Given the growing phenomenon of unemployment among young people in Egyptian society in general, and among graduates of higher education institutions in particular, many countries have begun to reconsider their educational and training systems and add a new dimension aimed at stimulating the interest of students, trainees, or young graduates, developing their attitudes, and guiding them towards the option of self-employment and establishing projects as an alternative or parallel option to working for wages for others.

Keywords: Business incubators, entrepreneurship and entrepreneurial projects, available opportunities, challenges.

المستخلص

تعد الحاضنات مراكز تحفز على احتضان الرياديين وأفكارهم، وتحويل هذه الأفكار إلى مشروعات ريادية على أرض الواقع، لذا قامت الحكومات بالتنسيق مع الشركات في العديد من الممارسات الدولية بخلق بيئة تحاكي بيئة العمل لتعزيز مفهوم الاقتصاد القائم على المعرفة التطبيقية، وذلك من خلال ما يسمى بحاضنات الأعمال التي تقوم بتبني ابتكارات الرياديين وقدراتهم وتوجيهها نحو المسار الذي يوائم صفاتهم وقدراتهم، ونقل التكنولوجيا والخبرات لتتقاسمها مع شركات جديدة يقودها شباب مبدع يحتاج لكافة أنواع الدعم.

تعد ريادة الأعمال محركاً ودافعاً أساسياً لتغيير ثقافة المجتمع إلى ثقافة الأعمال، كما تمثل أحد المداخل الأساسية للتطور الاقتصادي لمختلف المجتمعات من خلال دعم رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الجديدة وذوي الأفكار الإبداعية، مما يجعل ريادة الأعمال من أهم عناصر التنمية في الاقتصادات الحديثة، وتقدم حاضنات الأعمال بأنواعها المختلفة العديد من الأفكار لدعم رواد الأعمال، وأداة لتسريع عمليات الابتكار في الأعمال، وذلك من خلال احتضان الطاقات البشرية القادرة على العمل والإبداع، إذن تعد حاضنات الأعمال أداة لتمكين الشباب من المبدعين من رواد الأعمال من إيجاد مشروعات مبتكرة ذات قيمة مضافة، لذا أصبحت أكثر الاقتصاديات نجاحاً هي تلك القادرة على خلق مزيج من رواد الأعمال المبتكرين والشركات والمؤسسات الكبيرة.

أصبح التركيز على ريادة الأعمال ضمن فئة الشباب من الموضوعات التي لا يمكن تجاهلها لارتباطها الوثيق بمسألة النمو الاقتصادي، ونظراً لتنامي ظاهرة البطالة بين الشباب في المجتمع المصري بصفة عامة، وبين خريجي مؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة، فقد بدأت العديد من الدول بإعادة النظر في أنظمتها التعليمية والتدريبية وإضافة بعداً جديداً يستهدف إثارة اهتمام الطلاب أو المتدربين أو الخريجين من الشباب وتنمية اتجاهاتهم وتوجيههم نحو خيار العمل لحسابهم الخاص، وتأسيس مشروعات كخيار بديل أو موازي لخيار العمل بأجر لدى الغير.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، الريادة والمشروعات الريادية، الفرص المتاحة، التحديات.

مشكلة البحث

في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، فكان لابد من البحث عن الآليات الجديدة والمداخل الحديثة التي يمكن من خلالها مساعدة هذه البرامج لكي يتم إنتاج آثارها في الوقت المحدد أو الفترة المعلن عنها، فقد أصبحت الريادة والمشاريع الريادية والرواد خاصة من الشباب المبتكرين ضرورة ملحة لمساهمتهم الكبيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البلدان والشركات والمنتجات والخدمات من خلال مساهمتها في امتصاص البطالة ورعاية المواهب وتشجيع الابتكار، والابتكار والإبداع والحد من السلوكيات المنحرفة. ويرغم كل ما تقدم إلا أن تلك المشروعات تعاني من مشكلة مشتركة، هي معدلات الوفاة والفشل العالية.

إذ أشارت الدراسات المتخصصة في الدول المتقدمة أن نصف المشروعات الريادية والصغيرة التي تقام لا تعيش أكثر من 18 شهر، وأن 20% منها فقط تبقى لأكثر من 10 سنوات، أما في البلدان النامية فالحالة أخطر بكثير وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد الفقير والضعيف.

وتعد أهم أسباب الإخفاق في هذه المشروعات إلى عدم وجود منظمات راعية وداعمة وحاضنة لها، لذا تأتي أهمية هذه الحاضنات في تدعيم المشروعات الريادية. كما إن وجود المؤسسات المهتمة بدعم المشاريع الريادية الصغيرة هو أحد الخيارات لتطوير ودعم هذه المشروعات إلا أن إنشاء مثل تلك المؤسسات يعتمد على السياسات والتوجهات الحكومية في الغالب وربما يكون نشاطها محدوداً، خصوصاً في البلدان النامية.

ولذا تأتي أهمية هذا البحث في التعرف على أهمية حاضنات الأعمال في تعزيز ريادي الأعمال من الشباب خاصة في ضوء برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول العربية التي تمر بمراحل انتقالية.

ويصبح السؤال الرئيسي هو : "إلى أي مدى تلعب الحاضنات دوراً في تعزيز ريادي الأعمال من الشباب في الوطن العربي ؟

منهج البحث

لإحاطة بجوانب الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، في إبراز وإعطاء مفاهيم لمختلف المتغيرات، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل جملة من المؤشرات التي توضح ماهية حاضنات الأعمال وريادية الأعمال ودورها في تعزيز الابتكار لدى الشباب

وإقامة مشروعات ناجحة كما سيساعد هذا المنهج في تحليل بيئة العديد من الدول العربية ومدى ملائمتها لإقامة الحاضنات والقيام بدورها المنشود في تشجيع المشروعات الريادية والابتكارية خاصة بين فئة الشباب الذين يعدون عماد الأمم وأساس نهضتها.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى :

- التعرف على حاضنات الأعمال.
 - التعرف على ماهي ومفهوم كل من الحاضنات الجامعية وريادية الأعمال.
 - أهمية الحاضنات اقتصادياً واجتماعياً وأنواعها.
 - أهمية الريادة والمشاريع الريادية ومخاطرها.
 - تحديد دور الحاضنات في تعزيز المشروعات الريادية.
 - واقع حاضنات الاعمال في الدول العربية.
 - الفرص المتاحة من الاعتماد على حاضنات الأعمال وريادة الأعمال .
 - مقاييس نجاح حاضنات الأعمال .
 - تحديات قيام حاضنات أعمال في الدول العربية .
- وبالتالي سوف تتناول هذه الورقة البحثية النقاط التالية:

حاضنات الأعمال :

بدأت فكرة حاضنات الاعمال نم من بداية الخمسينات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث شهد اقتصاد الولايات المتحدة زيادة في معدلات البطالة، وتعطل المصانع الكبيرة التقليدية، وظهور مؤشرات على الكساد الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى إنشاء أول حاضنة أعمال (Triaushe Park) عام 1956، وأما في بريطانيا فقد بدأت أفكار إنشاء حاضنات الأعمال بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، في السبعينات من القرن العشرين كنتيجة للكساد الصناعي الذي عطل صناعة الصلب و صناعة النسيج الإنجليزية، وانتشرت فكرة الحاضنات في الدول الأوروبية، ودول شرق آسيا مع بداية الثمانينات، وتعددت المسميات حسب كل دولة حتى وصل عدد الحاضنات إلى حوالي 5000 حاضنة [1].

وقد مرت الدول العربية بظروف اقتصادية صعبة في سنوات التسعينات من القرن الماضي، فظهرت مبادرات لإنشاء حاضنات الأعمال بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي ضمن البرامج المخصصة لمساعدة دول العالم الثالث ودول أوربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وقد أشارت الدراسات إلى أن عدد الحاضنات في العالم حتى منتصف العام 2010 بلغ حوال 7000

مريحة، وذلك من خلال ما تقدمه لها من مساحات مناسبة من المباني لمزاولة نشاطها وإسداء المشورة والنصح لها في مجال الأعمال، وتقديم الخدمات والتسهيلات الإدارية المساعدة هذا بالإضافة إلى تسهيل الحصول على التسهيلات المالية والمهنية [2].

تعرف الجمعية الوطنية الأمريكية لحاضنات الأعمال بأنها هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال (NBIA) الأعمال الجدد، وتوفير لهم الوسائل والدعم اللازمين (الخبرات، الأماكن، الدعم المالي) لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسات.

كما تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، تهدف شحنهم بدفع أوليهم منهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق (سنة مثلاً أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة [3].

يعد الإحتضان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الملفات المعاصرة واللازمة في الإعداد اللازم لرواد الأعمال في إطار الترويج لهذه المنشآت وهي تتضمن تكوين الروابط بين التكنولوجيا والتعليم من جهة وبين تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد المستند للمعرفة knowledge based economy من جهة أخرى، فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد قوة أساسية في حركة الاقتصاد الوطني في الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء وهي تستند إلى مفتاح مهم يتسم بالإبداع حيث تتطلب هذه المنشآت نوعاً خاصاً من من الرعاية إذا ما أحسن احتضانها فإنها ستكون قادر على أن تلعب دوراً مهماً في المنافسة المتزايدة بينها وأن تستطيع استخدام المزيد من الموارد البشرية التي ربما تكون عاطلة عن العمل وتحويلها إلى قوة منتجة ومبدعة.

أما بالنسبة لمفهوم ريادة الأعمال لكي يتم التعرف عليها فلا بد من تناول عناصر المظلة المفاهيمية لهذا المفهوم وعناصرها والعلاقة التي تربط هذه المفاهيم ببعضها البعض على النحو التالي:

لقد استخدم مصطلح - Entrepreneurship - وثقافتها من المسائل بالغة الأهمية لأكثر من 200 عام إلا أن الغموض يكتنفه بعض الشيء إذ أن كلمة المبادرات الفردية والأعمال الريادية مشتقة من كلمات فرنسية وتعني (بين - وتأخذ) لذلك فإن المبادر أو الريادي يأخذ مكاناً بين

حاضنة، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الاهتمام بحاضنات الأعمال، توجه الاقتصاد في معظم دول العالم إلى السوق المفتوح، وتخلي غالبية دول العالم عن الاقتصاد الموجه، وامتلاك الحكومات للشركات العامة الضخمة، ونظراً لعدم توفر مستثمر بحجم الحكومة؛ فقد أصبحت غالبية المشروعات الصغيرة أو متوسطة الحجم تمثل حوالي 89 % من مجموع المؤسسات العاملة في معظم دول العالم. وتساهم هذه المشروعات بتحقيق ما يقارب نصف الإنتاج القومي لهذه الدول، وتوفر كذلك حوالي 05 % إلى 95 % من مجموع فرص العمل في العالم. ويتعرض أكثر من نصف المشروعات الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا للتوقف، والانهيار خلال عامين من إقامتها، فيما ترتفع هذه النسبة إلى 90% في غضون خمسة أعوام من إقامتها. إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الحاضنات نجحت في رفع نسب نجاح هذه المشروعات واستمرارها بشكل كبير [2].

عرف نشاط حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة لأول مرة منذ عام 1980، وتكلفت الفترة ما بين عامي 1984-1978 بقيام الوكالة الدولية لإدارة منشآت الأعمال الصغيرة باتخاذ عدد من المبادرات على صعيد تقوية وتعزيز دور صناعة حضانة الأعمال في توفير كافة المساعدات المطلوبة للتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال.

ما هي حاضنات الأعمال وريادة الأعمال :

مفهوم فكرة احتضان الأعمال يرجع إلى الحاضنة التي يتم وضع المواليد غير المكتملين فيها فور ولادتهم من أجل تخطي صعوبات الظروف المحيطة بهم، ثم يغادر الوليد الحاضنة بعد أن يصبح قادراً على النمو والحياة الطبيعية وسط الآخرين، فالمولود الجديد يحتاج إلى رعاية واهتمام كبيرين في المراحل الأولى من حياته، كي يستطيع النمو ويكتسب القدرة على العيش والبقاء، كذلك فإن المؤسسات الجديدة في مراحل تأسيسها الأولى تحتاج إلى حضانة ورعاية، فهي تفتقر إلى المقومات التي تسمح لها بالنمو بصورة ذاتية، ولذلك فإن العديد من المؤسسات تفشل في مراحل انطلاقها الأولى بسبب عدم توفر آليات الحضانة التي تزودها بمقومات البقاء والنمو [1].

إن حاضنات الأعمال بمثابة بناء مؤسسي (عام أو خاص) مخصص لمساعدة منشآت الأعمال الصغيرة سواء الحديثة منها أو التي طور النمو، بما يكسبها القوة والثبات وتجعلها

المشروعات، ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها [3].

إلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهي تقدم أيضاً المعونة و الاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان تبعاً لطبيعة هذه المشروعات. وبالتالي، فإن حاضنات الأعمال تعمل على احتضان المبادرين وأصحاب الأفكار، والمشروعات، التي تقوم على تقديم منتجات أو خدمات جديدة ومتطورة تؤدي إلى إحداث تنمية متعددة الأهداف، سواء أكانت في المجالات التكنولوجية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. وتعمل الحاضنات على توفير السبل للنجاح أمام صاحب المشروع الناشئ، كما تمثل إجراءاتها عملاً جوهرياً في تنمية هذه المشروعات الجديدة بالشكل الذي جعل بعض الخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية يطلقون على الحاضنات مسمى "معهد إعداد الشركات" [6].

وأشارت العديد من الدراسات إلى أهمية حاضنات الأعمال اجتماعياً واقتصادياً، وترى بعض الدراسات أنه لا يمكن الفصل بين الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للحاضنات حيث أن كلاهما سبباً ونتيجة للآخر، وسيوضح ذلك عند عرض أهم الرؤى لأهمية حاضنات الأعمال على النحو التالي :

- توفر حاضنات الأعمال العديد من فرص العمل (الوظائف)، وزيادة معدلات نمو الدخل، والمساهمة في تنويع الاقتصاد المحلي، علماً بأنه ينظر إلى تلك الآثار في إطار حاضنات الأعمال مجتمعاً وليس في إطار حاضنات الأعمال مجتمعاً وليس في إطار الأثر المنفرد لكل حاضنة على الاقتصاد، وهذا ما يجعل الباحثين يصنفون حاضنات الأعمال بأنها تضيف قيمة أفضل للتنمية الاقتصادية من ناحيتين best value الأولى : من خلال مساعدة الشركات المحتضنة على خفض التكاليف الإنتاج وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية القائمة على التكاليف المنخفضة Low cost، والثانية مساعدة الشركات المحتضنة على رفع معدل العائد على الاستثمار Return on Investment إلى المستوى الذي يجعل المستثمرين يفضلون البقاء والاستمرار في الأقاليم أو المنطقة الجغرافية التي تظطلع حاضنة الأعمال بخدمتها وهو ما يعرف بتوطين الصناعة [7].

وبالتالي تسعى الحاضنة لتوفير البنية التحتية للمشروعات التي تغذي المشروعات الكبيرة والمتوسطة القائمة بالفعل، وتحويل البطالة بالمجتمع إلى قوة اقتصادية قادرة على

الموردين والعملاء أو بين المنتجين والعملاء، وفي نفس الوقت يتبنى المخاطرة لتحقيق النجاح ومن هذا المنطلق يعرفها البعض بأنها القيام بأنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال والزبائن من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتحمل المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح [4].

أما الريادي Entrepreneur- (فقد عرفه Daniel, 2004) - بأنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، وقد يستعين بالمستشارين من أجل انجاز أعماله. أما المنظمات الريادية (Entrepreneurial organizations) : - فهي كيانات حاضنة ومساهمة بقوة في التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي عن طريق توليد الابتكارات وتنمية الأسواق وإيجاد فرص العمل وإدخال التكنولوجيا المتطورة لتحسين السلع والخدمات سواء كان ذلك ضمن نطاق محلي أو دولي. والفرص الريادية - Entrepreneurial opportunities - هي الظروف التي تجعل من منتج أو خدمة جديدة تلبي حاجة السوق، وعادة ما تتواجد في بيئة ديناميكية متغيرة وغير مستقرة ويكون فيها مستوى اللايقينية عالي للغاية [5].

أهمية الحاضنات اقتصادياً واجتماعياً وأهدافها وأنواعها
لحاضنات الأعمال دور في رعاية المشروعات وتطويرها حيث تقوم حاضنات الأعمال بالمساهمة في رعاية المشروعات الإبداعية وتطويرها من خلال تقديم الخدمات الأساسية المتمثلة: بتقديم خدمات استشارية في إنشاء الأعمال وتخطيطها، وخدمات استشارية في تطوير الأعمال، وفي النواحي القانونية والتسويق واستشارات إرشادية حول الحصول على التمويل، وخدمات المكاتب المشتركة، وتوفير مكاتب أو غرف مخبرية لاستخدام ورش العمل للاستئجار بشروط مرنة والتدريب، ويقوم عمل حاضنات الأعمال على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان أصحاب الأفكار الإبداعية ورعايتها، والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد صغير نسبياً، ويقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين، ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجية، وتسهيل فترة البدء في إقامة المشروع، وذلك على الأسس والمعايير المتطورة، ومن خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه

التصديرية وفقاً لدراسة الأسواق العالمية ومتطلباتها بالإضافة إلى توطين التكنولوجيا وتصديرها وتعظيم دور بعض الحرف والصناعات وإضفاء بعد إبداعي لهذه الحرف.

أهداف حاضنات الاعمال :

- نشر ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع.
- استحداث منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق والمنتج المحلي.
- توفير بيئة مناسبة من شأنها ان تستقطب أكبر عدد ممكن من الأفكار واستغلال الاكتشافات العلمية الجديدة والمخترعات الإبداعية ونقل التكنولوجيا وتحويلها إلى منشآت تسهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والعربي .
- توفير فرص عمل ذات خصائص نوعي وكمية للشباب في المجتمع العربي[8] .
- إتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة بالعمل كصناعات وخدمات مغذية ومكملة للشركات.
- الاسهام في تنويع الأنشطة الاقتصادية للإقتصاد الوطني والعربي .
- التقليل من تعثر المنشآت الصغيرة من خلال احتضان وتخريج مبادرات أكثر واقعية للنجاح.
- تجميع أفكار وإبداعات الشباب الواعد ومساعدته في تحويل هذه الأفكار إلى مشروعات استثمارية حقيقية.
- توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين والمستشارين في جميع المجالات الإدارية والافية والمعلوماتية.
- اسهام حاضنات الأعمال في الاستفادة من الاتصال المستمر والمباشر بالشركات الكبيرة والمراكز البحثية والجامعات والجهات الحكومية والخاصة بما يخدم الحاضنة.
- تساعد الحاضنات كل الجامعات والمؤسسات التعليمية التي تعمل ضمنها للإسهام في تحقيق التنمية أهداف التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات المحيطة بها.
- البعض يضيف بعض الأهداف الأخرى :
- تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشروعات ، واختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل.
- توفير المباني للمؤسسات الصغيرة بالإضافة إلى أجهزة الاتصال - التكنولوجيا الحديثة
- توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية، والتسويقية.

العطاء وتوفير الوظائف للغير من خلال زيادة عدد المشروعات، وزيادة فرص العمل، وزيادة معدلات الدخل في المجتمع المحلي، وتشجيع الفئات التي لا تملك الخبرات الكافية لإقامة المشروعات الخاصة لديها، وتوجيه رجال الأعمال نحو المشروعات عالية التكنولوجيا، وتدعيم الجهود التعاونية بين قطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية للنهوض بالمجتمع المحلي وتسويق الأبحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي[5].

- حاضنة الأعمال هي مكان محدد يعمل على استضافة المشروعات الصغيرة التي تخشى من عدم نجاحها في السوق، ويوفر لها البيئة المناسبة لكي تصل إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع. وتعود نشأة هذه الفكرة إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وبريطانيا، إيطاليا، والمكسيك كأسلوب من أساليب التنمية الاقتصادية وخلق الوظائف والحد من البطالة، ثم انتشرت في الدول النامية (إندونيسيا، الهند، بيرو... وغيرها) وتركزت في مجالات صناعة الأذية والملابس، وصل الماس وتكنولوجيا المعلومات بتشجيع من الأمم المتحدة[6].

- وحاضنات الأعمال والمشروعات مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية، وتقديم المساعدات اللازمة للانطلاق، وذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع من خلالها المشاريع الحصول على الخدمات والإجراءات الداعمة ليصبح قادراً على الاعتماد على الذات في سوق العمل.

- تساهم حاضنات الأعمال في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجياً وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي، فهي تعمل على تفعيل الحوافز على إنشاء الشركات وتنميتها بما توفره لأصحاب الشركات من خبرة واتصالات ووسائل تحتاجها للدخول في أسواق محلية ودولية [7].

- تعتبر الحاضنات وسيلة فعالة في استبدال الاستيراد بمنتجات محلية وبالتالي توفير العملة الأجنبية وتعظيم الناتج المحلي، كما أن هناك إمكانية في أن تصبح الحاضنة موجهة للتصدير بأن تخصص في سد الاحتياجات

والدول النامية، إذ يكون في الدول المتطورة مرتبط بالاختراعات والتفرد، أما في الدول النامية فإن من يأخذ روح المبادرة والتحرك ويخاطر وينشئ عملاً جديداً، يعمل من خلاله على المساهمة في أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بأنه رياديًا. ويمكن تلخيص دور الريادة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام بما يلي:

- الريادي هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية من خلال التطوير والابتكار من خلال إنشاء العديد من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- ريادة الأعمال تحتل مكانة كبيرة بين الشباب حيث يعتبروا مدخلاً مهماً للتخفيف من معدلات البطالة العالمية.
- زيادة الإنتاجية هي أهم مخرجات المشروعات الريادية.
- حيث أشارت العديد من الدراسات أن زيادة عدد الريادين في بلد ما يزيد من النمو الاقتصادي في هذا البلد.
- الرياديون يطروحن منتجات جديدة في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج والعثور على مصادر جديدة للموارد الخام وتنظيم الهيكلة في قطاع أو صناعة [9].

أنواع الحاضنات:

يمكن استعراض لأنواع الحاضنات بشكل عام حيث يتسع مفهوم الحاضنات ليشمل هناك الحاضنة العامة التي تحتضن المشروعات الصغيرة بمختلف مجالاتها، وهناك المتخصصة في نوع من أنواع الأعمال دون الآخر مثل الحاضنات الزراعية والحاضنات التكنولوجية والحاضنات الصناعية ومنها المتخصصة في رعاية المشروعات الصغيرة التي تملكها فئة معينة من المجتمع مثل المرأة والمعاقين أو المتقاعدين كما تم التوسع في النطاق الجغرافي لعمل الحاضنات ليصبح هناك الحاضنات الإقليمية والحاضنات الدولية والحاضنات المفتوحة. ونجد ان هناك اختلاف بين أنواع الحاضنات في جهات التمويل فهناك الحاضنات الحكومية والحاضنات الجامعية وأخرى تابعة لهيئات أو منظمات معينة، وبإختلاف التطبيقات نجد اختلاف في أنواع الخدمات والتسهيلات التي تقدمها الحاضنة في دعم المشروعات الصغيرة المحتضنة بها، كما نجد أن فترة الاحتضان وأسس مد هذه الفترة يعتمد على النظام الإداري للحاضنة فأقل مدة احتضان هي ستة أشهر وقد تطول مدة الاحتضان لتصل إلى خمس سنوات [10].

دور الحاضنات في تعزيز المشروعات الريادية :

وقد تبدو فكرة الحاضنات في البداية وكأنها فكرة بسيطة، لكن الواقع يثبت أنها عمل يحمل في طياته تحديات كبيرة،

- ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.

- تقديم الدعم الفني (تصميم تطوير المنتج، تحسين الجودة).

- التدريب الإداري أو التقني لعاملي الحاضنة أو هيئات خاصة [8].

- تقديم خدمات الصيانة العامة .

الريادة والمشروعات الريادية : المفهوم والأهمية

فقد عرف Koulter - الريادة على أنها العملية أو الطريقة الإبداعية المنظمة التي تستخدم من قبل الفرد أو التنظيم بهدف الوصول إلى تحقيق قيمة مضافة وتطوير العمل بما ينسجم مع حاجات ورغبات أصحاب المصالح.

والريادة تعني التفرد والاعتماد على الاختلاف والتنوع والتوافق والطرق الجديدة، ولا تعتمد على النماذج والعادات السائدة التي يفعلها الآخرون، وإنما هي الوصول إلى منتجات وطرق فريدة وجديدة لا تتطابق مع الطرق المعتادة أو الطرق المعمول بها .

وبالتالي، فإن الريادة هنا يمكن أن نجد أنها:

- مرتبطة بالمخاطرة.

- تتضمن طرق فريدة وجديدة.

- مرتبطة بتوفير الحوافز للعاملين والاستقلالية من أجل زيادة القناعات لديها.

- تسعى إلى تحقيق قيمة مضافة.

فالشيء الذي يمكن التأكيد عليه والذي من خلاله تبرز أهمية الريادة هو الخلق والابتكار والذي يشمل بمعانيه كل من خلق الثروة، خلق مشروع، خلق الإبداع، خلق التغيير، خلق العمالة، خلق القيمة، خلق النمو ومما سبق نلاحظ أن جل التعاريف تصب في توجه واحد هو أن "النمو هو جوهر الريادة"، حيث يشير Peter Drucker - أن الريادة هي ممارسة تبدأ بحدث أو نشاط معين مثل خلق منظمة جديدة أو مشروع جديد، تستمر ذاتياً وذات ديمومة وتحقيق العوائد المجزية، وهذا ما يطلق عليه الأنموذج الإرشادي الريادي، الذي يحوي دراسة البيئة بمختلف جوانبها وأبعادها والتي تؤثر على تكوين المشروع الجديد، فبدون خلق مشروع جديد لا يمكن للريادة بمعناها العميق والدقيق أن تحدث [9].

وبالتالي، تتمثل الآثار التنموية والدور الاقتصادي للريادة في كونها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة التي تقدم عن طريق الأفراد، فمفهوم الريادة يجب النظر إليه ببعض المرونة لأننا نجد تباين في المفهوم بين الدول المتقدمة

ومحلية، ومركزاً لنشر روح العمل الحر لدى جموع الشباب الراغبين في الالتحاق بسوق العمل [10].

- دعم التنمية الاقتصادية: تحقيق معدلات نمو عالية للمشروعات المشتركة بالحاضنة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توظيف وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع، والتي تعتبر في حد ذاتها إحداهم ركائز التنمية الاقتصادية لهذا المجتمع.

- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق الفرص: تنمية مهارات وروح العمل الحر والقدرة على إدارة المشروع تمثل أهم تأثيرات وجود حاضنات المشروعات في أي مجتمع بالإضافة إلى العمل على خلق فرص عمل.

وتبدو العلاقة بين الحاضنات والريادة متبادلة، إذ تُعزز الحاضنات دور الريادة من خلال عملية توليد وتنمية مشروعات مختلفة محلياً في ظل توافر العديد من العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تنمية روح الابداع والرغبة في احداث تنمية حقيقية للمجتمع تساهم الحاضنات بدورها في أحداثها [10].

ويأتي الفكر الرائد في حاضنات الأعمال على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان ورعاية أصحاب الأفكار الإبداعية والمشروعات ذات النمو العالي داخل حيز مكاني محدد وصغير نسبياً، يقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة والتكنولوجيا، وتيسير فترة البدء في إقامة المشروع وذلك من خلال توفير الموارد المالية المناسبة لطبيعة هذه المشروعات ومواجهة المخاطر العالية المترتبة على إقامتها، إلى جانب توفير هذه المنظومة للخدمات الإدارية الأساسية، فهيتقدم أيضاً المعونة والاستشارات الفنية المتخصصة والمساعدات التسويقية في بعض الأحيان، وتبعا لطبيعة المشروعات.

واقع حاضنات الأعمال في الدول العربية :

وفي الدول العربية بدأت أول حاضنة في الأردن منذ أوائل التسعينات ثم جمهورية مصر العربية، كما كانت أول منظمة غير حكومية قامت لرعاية حاضنات المشروعات الصغيرة هي الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال والتي أنشئت في يوليو 1995 بهدف إنشاء 21 حاضنة خلال الفترة من 1997-2003 وقام الصندوق الاجتماعي للتنمية بمنح الجمعية تمويل في ذلك الوقت وصل إلى أكثر من 24 مليون جنيه لتقوم بإنشاء الحاضنات في مختلف الجمهورية [11].

لما يتطلبه عملها من توفر آليات فعالة توفر فرص عمل وتؤدي إلى تنمية اقتصادية للمجتمعات، وتحول الأفكار الوليدة والتقنيات الجديدة إلى منتجات تتغلغل في السوق وتحقق لأصحابها أرباحاً مجزية والواقع أن الملامح الأساسية التي تميز مشاريع الأعمال التي تستخدم الحاضنات، هي مقدرتها على الابتكار وتوافر إمكانية النمو، وحرصها على مراعاة الجودة ومرونة الإدارة [10].

بالتالي فإن الحاضنات هي مؤسسات تعمل على دعم المبادرين، الذين تتوافر لهم الأفكار الطموحة والدراسة الاقتصادية السليمة، وبعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بحيث توفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى الحرجة من عمر المشروع، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد، الهدف الرئيسي لبرنامج الاحتضان هو تفريخ شركات ناشئة ناجحة تفسح فرصاً جديدة للعمل وأشغالات مجزية، وتساهم في إنعاش الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أسواق لتقنيات حديثة، واستحداث ثروات للاقتصاد المحلي والوطني، فرسالة الحاضنة تتمحور في سعيها أن تكون مركز تنمية وإبداع، يعمل من خلال كادر إداري وفني مؤهل من أجل تطوير القدرات البشرية للمبادرين للبدء بتنفيذ مشاريع استثمارية واعدة، تدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام [9].

تتعرض المشروعات الريادية الصغيرة والناشئة للعديد من المخاطر التي قد تعيق نموها وتطورها، وتسهم في فشلها وانهارها، حيث تشير التجارب في العديد من الدول أن نجاح المشاريع الصغيرة التي لا يتم رعايتها في الحاضنات تنخفض إلى أقل من 01 % وبينما ترتفع نسبة نجاح المشاريع الصغيرة التي ترعاها الحاضنات إلى ما يزيد عن 61 % وعليه فالحاضنات تسعى إلى:

- تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة: من خلال توفير جميع أنواع الدعم المالي، الإداري، والتسويقي، ورعاية المشروعات الجديدة في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل بدء المشروع، والتوصل إلى شبكة دعم مجتمعي وإقامة مجموعة من الخدمات الداعمة والمتميزة.

- تنمية المجتمع المحلي: من خلال تطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وجعل الحاضنة نواة تنمية إقليمية

علاقة انتساب لمساعدة المشروعات بعد تخرجها من الحاضنة، وتشير الإحصاءات إلى أن 520 منتسب سوف يتمتع بخدمات الحاضنات حتى عام 2018، وتبلغ تكلفة إنشاء الحاضنة الواحدة من 2 إلى 3 ملايين جنيه مصري ما بين تأهيل الموقع والتشغيل لمدة 3 سنوات. وتحتاج الحاضنة لدعم مادي خلال أول ثلاثة سنوات لتغطية الفارق بين المصروفات والإيرادات، ثم بعد ذلك يتم الاعتماد ذاتياً على النفس من خلال زيادة مواردها كما قامت في أكتوبر 2010 بإنشاء حاضنات أعمال بقيمة 12 مليون دولار [12].

أما في دول الخليج العربي نجد في الإمارات: مدينة الإنترنت في دبي Dubai internet city وحاضنات أبو ظبي للأعمال Abu Dhabi's Business Incubator - وحديقة للعلوم في الإمارات العربية المتحدة ومشروع الحاضنات التكنولوجية في الكويت.

وفي المملكة العربية السعودية: تم تشكيل لجنة في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد دراسة لإنشاء حاضنات المنشآت الصغيرة في السعودية في عام 1416 هـ ولكن المشروع توقف ولم يتم استكماله، وكذا مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ومؤسسة الملك عبد العزيز ورجاله لرعاية الموهوبين والغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية. يوجد دول عربية أخرى ففي الأردن: حديقة تكنولوجيا المعلومات، وفي لبنان: مبادرة جامعة القديس يوسف ومشروع الحاضنة التكنولوجية للمجلس الوطني للبحث العلمي، ومبادرات أخرى تقودها مؤسسات من القطاع الخاص تركز على تكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات، وفي تونس: المشروع الوطني للحاضنات والمدينة التكنولوجية للاتصالات [13].

الفرص المتاحة والتحديات أمام الاعتماد على ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال

هناك العديد من الفرص والقيود التي تواجه ريادة الأعمال:

فيما يتعلق بالقيود:

- الثقافة: غياب الثقافة الريادية الحاضنات والمساعدة الفنية
- المهارات: نقص في القوى العاملة الماهرة، مع غياب برامج تدريب محددة للعاملين في الصناعة، أو بشكل عام.
- التشريعات: لا تزال التشريعات الحكومية مقيدة.
- البنية التحتية للريادة: نقص في البرامج والمؤسسات الداعمة لبدء وإنشاء الشركات كالحاضنات والمساعدة الفنية [14].

وبالنسبة لواقع حاضنات الأعمال في الحالة المصرية: مازالت حاضنات الأعمال في مصر تحظى بالاهتمام المخطط لها فلم يتعدى عددها العشر حاضنات وهو رقم ضئيل مقارنة بانتشار مفهوم وآلية حاضنات الأعمال في باقي الدول العربية، فعلى سبيل المثال تخطى عدد الحاضنات في تونس 21 حاضنة في الفترة من 1999 وحتى 2013.

الأدوات المستخدمة في الدول العربية :

إن تزايد عدد العاطلين عن العمل خاصة من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، دفع بالدول سواء المتقدمة منها أو النامية إلى التفكير الجدي في خلق فرص عمل جديدة لهذه الطبقات، والأولية في هذا المجال هي الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محرك التنمية الاقتصادية [11].

إن الدول العربية عامة يجب أن تأخذ بالأساليب والمستجدات التقنية الحديثة التي منشأها تعميق فكر العمل الحر والمساهمة في تطوير المؤسسات الصغيرة والتي نعتقد أنها يمكن أن تسهم في التغلب على العديد من العقبات بكونها تمكن من الحصول على العديد من الميزات: التكنولوجيا الملائمة، طرق تدريب جديدة، كل المعلومات حول الأسواق الجديدة، طرق التمويل وغيرها [10].

في مصر: مدينة مبارك للبحث العلمي والتطبيقات التكنولوجية، ووادي التكنولوجيا في سيناء، وكما اعتمد الصندوق الاجتماعي للتنمية حاضنات الأعمال والتقنية كآلية لدعم إقامة المشروعات الصغيرة وتنمية مهارات العمل الحر لدى المبادرين التقنيين، وجاءت فكرة إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة وهي جمعية غير حكومية تم إشهارها في مارس 1995 وخطة الصندوق هي إنشاء 30 حاضنة في مصر، تم إنشاء 9 حاضنات حتى نهاية 2018. فهناك حاضنات تعتمد على تكنولوجيا مبسطة في تقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف كما تعتمد على المشروعات ذات المعرفة والمعلومات مثل حاضنة المنصورة وأسيوط، أي أنها حاضنة للصناعات العادية والحرفية المميزة وذات الجودة العالية وهناك حاضنات التقنية وهي موجودة بالقرب أو داخل الجامعات والمراكز العلمية والتكنولوجية مثل حاضنة جامعة المنصورة. وحاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية. إن الحاضنة الواحدة تستوعب حوالي 40 مشروعاً لتستمر داخل الحاضنة لمدة ثلاثة سنوات ثم يتم التخرج مع وجود

الازدواجية، مع استمرار الحاضنات في التواصل مع المنشآت المتخرجة منها عن طريق تقديم بعض الخدمات التي كانت تقدمها لها قبل تخرجها، لأن ذلك لا يساعد فقط في زيادة دخل الحاضنات ولكنها أداة تسويق فعالة تستفيد المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المنشآت المتخرجة منها.

وبصفة عامة تقوم حاضنات الأعمال بتوفير العديد من الخدمات المختلفة الأخرى للمنشآت المنتسبة لها، مثل القيام بتقديم خدمات التدريب (كتنمية المهارات الخاصة بريادة الأعمال أو بالاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات واستخدامات الانترنت) وذلك لتعزيز فرص بقائها ونموها على المدى الطويل، والقيام بتقديم خدمات التسويق وفي كثير من الأحيان يمكن تقديم هذه الخدمات من قبل منشآت أخرى متخصصة في هذا المجال ومنتسبة أيضا لنفس الحاضنة، وفي الحاضنات المرتبطة بالجامعات، يمكن الاستعانة بطلاب هذه الجامعات في تقديم بعض خدمات التسويق، كما يمكن للحاضنات أيضا بناء الجسور بين المنشآت المنتسبة لها والهيئات المعنية بخدمات التصدير، بينما يمكن للمجالس الاستشارية للحاضنات مراقبة تفاعل ونمو المنشآت المنتسبة لها مع المساعدة في وضع خطط العمل الخاصة هذه المنشآت وتنفيذها، فيما يمكن المديرين التنفيذيين للحاضنات من مساعدة المنشآت المنتسبة لها من خلال خدمات التعريف والتوصية إلى جانب الكثير من الخدمات غير المنظورة. وتوفر الحاضنات التقنية المرافق الأساسية من مختبرات ومعامل وتجهيزات والاحتياجات الإضافية من أجهزة وبرامج وخدمات تقنية المعلومات وشبكات الاتصالات كما تقوم بعض الحاضنات التقنية الصغيرة بتوفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت المنتسبة لها عن طريق المشاركة أو التنسيق مع الجامعات ومراكز الأبحاث وهيئات نقل التقنية أو عن طريق الاستئجار، ويتم توفير متطلبات البنية التحتية للمنشآت ومراكز الأبحاث ومقدمي الخدمات المساندة المرتبطين (IT).

أما بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات ومراكز الأبحاث تعتبر استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين والطلاب في هذه الجامعات ومراكز الأبحاث (عن طريق الإعارة أو بتقديم الاستشارات أو بالمشاركة في الأبحاث والتسويق) من أهم الميزات التي توفرها للمنشآت المنتسبة لها لحاضنات الأعمال دور إضافي في التنسيق بين الجهات المعنية بدعم المنشآت الصغيرة ومشاركة هذه الجهات في المتابعة مع

- نقص في الوضوح للجمهور والتغطية الإعلامية للشركات المتولدة

- النمو العقودي: نقص في برامج تطوير المجهز في الشركات الكبيرة مع غياب منظمات التي العقودي التي توفر الدعم [12].

بينما الفرص:

- مجتمع كبير ونامي ويافع.

- أسواق نامية مع العديد من البيئات غير المحددة.

- إقتصاد مستقر مع إستثمار عالي عقلائي.

- ضرائب دخل معتدلة.

- استثمارات حكومية كبيرة الإقتصاد

- ارتفاع الفائدة الأجنبية على الإستثمار في الشرق الأوسط.

- انبثاق صناعة رأس مال مخاطر.

- الفرصة المتوفرة لخدمة كامل المنطقة [11].

أما بالنسبة للفرص والتحديات التي تواجه حاضنات الأعمال على النحو التالي:

ويمكن للحاضنات نفسها المشاركة في ملكية هذه المنشآت موفرة بذلك مصادر دخل مستقبل

كنتيجة لنمو المنشآت التي تشارك فيها يمكن للمنشآت المنتسبة للحاضنات التقنية المرتبطة بالجامعات تخفيض التمويل اللازم لها بموجب ترتيبات تشارك فيها هذه الجامعات في ملكية هذه المنشآت مقابل حقوق الملكية والاستفادة من براءات الاختراعات المملوكة لهذه الجامعات. توفير الخدمات القانونية المختلفة التي تحتاج إليها المنشآت المنتسبة لها (سواء ما يتعلق منها بتأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود التراخيص أو ما يتعلق منها بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراعات) ويمكن للحاضنات تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير الخدمات القانونية إلى المنشآت المنتسبة لها وذلك بتوحيد مقدمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديمها بصفة دائمة وجماعية، ومن المؤكد أن حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع عملية جوهرية في مساعدة المنشآت المنتسبة لحاضنات الأعمال التقنية في تطوير الأسواق لمنتجاتها [15].

تقوم حاضنات الأعمال ببناء شبكات التواصل networking عن طريق الدعوة لندوات ومعارض تستهدف استقطاب الجهات المحتمل استثمارها في المنشآت المنتسبة للحاضنات كما تقوم الحاضنات ببناء شبكات التواصل فيها بينها للمشاركة في الخبرات وتجنب

المعلومات والاتصالات والتكنولوجية الجديدة العديد من التحديات في الدول العربية، مما يحول دون تطوير تقنيات جديدة مثل الحاضنات وحدائق العلوم وغيرها من المستحدثات التكنولوجية إن هذه التحديات يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية على النحو التالي [18]:

العامل القانوني والتشريعي: قلة النصوص التشريعية والقانونية الميسرة والمسهلة لنشاط الابتكار والاختراع، قلة أو بالأحرى غياب النصوص القانونية في الكثير من الدول العربية حول وضعية الباحث (قانون الباحث المبدع المخترع) [18].

العامل المؤسسي والتنظيمي: غياب الهياكل المختصة في نقل وتوزيع الابتكارات هياكل التثمين، مراكز تقنية وابتكار، شبكات نشر الابتكارات والتطوير الصناعي [19].

- ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.

- نقص الكفاءات العلمية والتكنولوجية المختصة ذات التأهيل العالي.

- انعدام حركية الباحثين.

- عدم تسويق نتائج البحث العلمي.

- انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليا لنشاطي الابتكار والاختراع (بنوك، وكالات، صناديق، مؤسسات، شركات رأس مال مخاطر)

العامل المالي [20]:

- التبعية الضعيفة لرؤوس الأموال العمومية.

- انعدام محيط مالي ونظام جبائي ديناميكي مشجعين للبحث و التطوير والابتكار وضعف تمويل البحث حيث لم يصل بعد إلى 1% من الناتج القومي الخام في الدول العربية.

- عدم تكيف النظام المالي الحالي مع الاحتياجات الخاصة للابتكار (غياب كلي للدعم المالي للابتكار كالأعمادات المحفزة).

- ضعف ميزانيات البحث /التطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية العربية (تعتبر مساهمتها ضعيفة في مجمل النفقات المخصصة من طرف الدول العربية للبحث/التطوير والابتكار مقارنة بتلك التي تخصصها مثيلاتها في البلدان الصناعية والتي تقدر بحوالي 60 %)

- عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل للبحث العلمي بشكل فعال مقارنة مع الدول المتقدمة [20].

القطاعين الحكومي والخاص لتوفير سبل الدعم المختلفة اللازمة لنجاح هذه المنشآت خاصة ما يتعلق منها بالتمويل مثل إنشاء صناديق لتمويل المنشآت الصغيرة بشروط ميسرة وإيجاد نظام لضمان قروض البنوك التجارية لهذه المنشآت [16].

التحديات أمام حاضنات الأعمال:

مجموعة المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال:

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها، ومن بين هذه المعوقات ما يلي [17]:

1. قد يرتفع مستوى طموح المؤسسات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدود.

2. تتعلق المشكلة الثانية بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهيل عمل المؤسسة المحتضنة.

3. الاعتمادية أي اعتماد المؤسسات المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات.

4. اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستتحملة الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض وبالتالي فهناك عدد من العوامل التي تساعد في نجاح عمل حاضنات الأعمال وخاصة في الوطن العربي.

وهذه العوامل إذا ما توافرت أدت إلى تحقيق أهداف الحاضنات مثل [17]:

- تحديد الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الحاضنة، هل هو اجتماعي كخلق فرص العمل أم هو تحقيق الربح

- تحديد نوعية المشروعات التي يمكن استضافتها.

- تحديد نوع الخدمات الإدارية التي يمكن تقديمها في الحاضنة والخدمات الخارجية التي يمكن الحصول عليها من مكاتب المحاسبة والمحاماة والغرف التجارية.

- توفير مصادر التمويل للمشروع الجديد، وإقامة بيئة مناسبة لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

وعموماً، يمكن القول أن عناصر نجاح الحاضنة تتوقف على قدرات صاحب المشروع، والخبرات المتميزة في الإدارة، ومدى دعم مجتمع الأعمال الذي تعمل به، وحسن اختيار المشروعات، والدعم المالي، وتوفير الخدمات المساعدة، والتقييم المستمر لأداء الحاضنة [18].

ولا يمكن استثناء الدول العربية من وجود هذه التحديات التي تواجه تحديات قيام حاضنات أعمال: يواجه قطاع

النتائج والتوصيات

توصل هذا البحث لعدد من النتائج على النحو التالي :

- تعد حاضنات الأعمال محوراً حقيقياً للتنمية حيث يمكنها التشجيع على إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتكوينها وتنميتها، والأهم هو قدرتها على تلبية المجتمع المحلي حيث تعد وسيلة لمصادر التمويل الذاتي للمجتمعات المحلية في الوطن العربي بصفة عامة ، لذا يجب تعتمد المجتمعات المحلية في الدول العربية على النسب المخصصة للتنمية المحلية والمحددة لها من الموزنة العامة للدولة ، وبالتالي، سيكون مخرجات المشروعات الريادية من الحاضنات على المستوى المحلي والعربي في هذه الدول دوراً رائداً في التنمية الاقتصادية الوطنية والعربية .
- يمكن أن يكون للحاضنة معنى آخر ولكن النتيجة ستكون واحدة حيث يرى الباحثين أن الحاضنة يمكن أن تتكون من الرياديين الشباب أنفسهم والذين يحتضنون فكرة معينة بحيث يجتمعون أحدهم بالحيز المكاني وآخرون بالأموال وثالث بالفكرة ويقومون بكامل عملياتهم وأجرائاتهم حتى تخرج فكرتهم في هيئة منتج أو خدمة تخرج إلى النور. وهذا ربما يكون إجابة على تساؤل من أولاً الحاضنة أم فكرة المشروع الريادي؟ لتكون الإجابة أن توافر هذه العناصر جملة واحدة لا يجعل هناك ترتيب لأولية مكون أو عنصر عن الآخر.
- يمكن أن تسير فكرة حاضنات الأعمال مع أهداف السياسات العامة للدول وتصبح بشكل كبير الراعي الرسمي لهذه السياسات بمعنى آخر يجب أن يصبح الإهتمام ضمن السياسات العامة بشكل واضح ويصبح مصطلح رواد الأعمال ه الأكثر شيوعاً في كل الاوقات الحاضرة والمستقبلية وهذا قد ينبئ بانطلاقة نوعية قوية في هذا الإطار في المرحلة القادمة .
- تلعب التربية والتعليم دوراً هاماً في إعداد وتشكيل رأس المال البشري وهي من ثم تؤثر بشكل فعال في توعية وتوجهات الشباب ومدى استعدادهم للإنخراط في التنمية كرواد فاعلين.
- هناك عدم مواءمة بين الخريجين وسوق العمل وهي مشكلة مزمنة في الواقع العربي، حيث توجد الفجوة بين الخريجين وسوق العمل وبين العرض والطلب لخريجي الجامعات.

ويمكن في ذلك الإطار تحديد بعض التوصيات الهامة :

- التركيز على الدور الإعلامي في الترويج والتعريف بالحاضنات ودورها اقتصادياً واجتماعياً.
- التأكيد على الخدمات المختلفة التي تقدمها الحاضنات للمشروعات المختلفة خاصة الريادية منها وتذليل الصعاب أمام المشروعات المحتضنة، بغية تعزيز ونشر روح الريادة لدى القائمين على هذه المشروعات.
- إمكانية قيام الحاضنات بإقامة تحالفات مع المنظمات العلمية والجامعات وتشجيع التواصل المفتوح بين قطاعات الأعمال والأطراف ذات العلاقة، لتوفير البيئة المنتجة والمحفزة لريادة الأعمال.
- إتاحة الفرص المناسبة لتدريب أصحاب المشروعات المحتضنة على ثقافة تحمل الخطر ونشر فلسفة المبادرة.
- إشهار ثقافة الريادي في حاضنة المشروعات والعمل على تعزيز رأس المال الاجتماعي في المشروعات المحتضنة، بفضل وجود شبكة العلاقات الاجتماعية بين أعضاء فريق العمل الريادي.
- إنشاء حاضنات متخصصة لدعم الأفكار الريادية والمشروعات الناشئة التي لا تتوفر لها المقومات اللازمة للبدء الفعلي في العمل والإنتاج، بهدف الوصول إلى تنمية محلية متوازنة.
- لا بد من التركيز على تكامل السياسات بحيث لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض حيث أن إتاحة الفرصة لوجود حاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة الحاضنات يحتاج إلى إطار تشريعي وبيئة قانونية محفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون الاستثمار.

عوامل نجاح الحاضنات:

- ❖ يجب أن يكون هناك وعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات (ثقافة تكنولوجيا).
- ❖ يجب القيام بدراسات قبل الشروع بأي مشروع وملاحظة مدى إمكانية تطبيق
- ❖ إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الجديدة.
- ❖ استحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص.

10. منى رضوان، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة لدى الشباب في قطاع غزة، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، فلسطين، غزة، إبريل 2012، 563-623

11. فايز النجار، محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2006، ص 6.

12. مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال، إربد: الأردن عالم الكتاب الحديث، 2009،

13. سمير أبو مد الله، ريادة الأعمال في فلسطين: الخصائص والتحديات، أعمال مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين.. مشكلات وحلول، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، إبريل 2012، ص 1-25.

14. نيفين منير توفيق، مرجع سابق، ص 109.

15. جابر مهدي مهدي، أثر حاضنات المشروعات في ريادة الأعمال، دراسات الجزائر، 35، 2015، ص 85-110.

16. الشيراوي، مرجع سابق، 2005، ص 34.

17. نيفين منير توفيق، مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية، مجلة النهضة، مج 14(2)، 2013، 89-122.

18. عبد القادر شارف، تكنولوجيا الحاضنات ومكافحة البطالة في العالم العربي: الأدوات، والفرص والتحديات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 16، 2017، ص 63-78.

19- Wiggins, Joel, And Gibson, David V., "Overview of Us Incubators and the case of the Austin Technology Incubator", 2003.

20- NBIA: "what is an incubator" disponible sur le site web www.nbia.org/resource_center/what_is/index.php le: 2010.

❖ اختيار مكان جيد أو قريب من المراكز الجامعية والمعاهد لإمكانية تطويره.

❖ تمويل ودعم المبادرات من قبل الجهات الحكومية والمصارف وتشجيع رأس المال المخاطر.

❖ التزام الأطراف المعنية كافة من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

❖ إقامة تحالفات بين الجهات المعنية بالتجديد التكنولوجي على الصعيد الإقليمي لتوفير الموارد اللازمة واستغلال المزايا والبنى التحتية المتوفرة في بلدان مجاورة.

المراجع

1. أحمد على صالح، دور الحاضنات في تعزيز المشاريع الريادية أساسيات نظرية ووقائع ميدانية، مجلة البحوث المالية والتجارية، 1، 2010، ص 212-196.

2. محمد الأسود، "دراسة حول مشروع حاضنات الأعمال والابتكار التقني وآليات تنفيذه"، ورشة عمل حول المشروعات المتوسطة والصغيرة، مجلس التخطيط الوطني، ليبيا، 2007.

3. الشيراوي إبراهيم عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2005، ص 56.

4. أحمد بن قطاف، دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، 1(14)، 2016، ص 140-141.

5. إنعام عبد الزهرة، حاضنات الأعمال وإدارة العمليات: مدخل نظري، مجلة مركز دراسات الكوفة، 12، 2011، ص 227-247.

6. خالد الشماع، حاضنات الأعمال، مجلة الدراسات المالية والمصرفية- المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 2009، ص 19-24.

7. أحمد على صالح، مرجع سابق، ص 199.

8. حسين عليان الهرامشة، دور حاضنات الأعمال في إيجاد المشروعات الريادية التكنولوجية و تطويرها في الأردن، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، 14(2)، 2014، ص 196-209.

9. نيفين منير توفيق، مفهوم حاضنات الأعمال وتطبيقاته في الحالة المصرية، مجلة النهضة، 14، عدد 2، 2013، ص 89-122.